قانون الحشد
ومستقبل حركات المقاومة
الإسلاميّة في العراق

الندوة السياسية الأولى

تحت عنوان:

قانون الحشد ومستقبل حركات المقاومة الإسلامية في العراق

المتحدّث: الدكتور محمد صادق الهاشمي

التاريخ: ٢٠١٦/١٢/١٥م

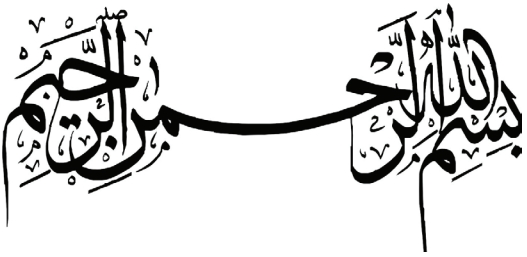
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المركز

تعتبر الندوات واحدة من وسائل إيصال المعلومات، وطرق عرض الحقائق، حيث يتمّ فيها اختيار شخص أو مجموعة أشخاص للحديث حول موضوع معيّن، في شأن من الشؤون السياسيّة، أو الاجتماعيّة، أو الفقهيّة، أو التربويّة وغيرها، وذلك في فترة زمنية محدّدة. وتبرز أهمّيّة الندوات من خلال عرض الآراء المتعدّدة حول الموضوع، وبطريقة تكامليّة لا تصادميّة، حيث يدلي المتحدّث المختصّ بمعلوماته وفق مجال تخصّصه، وهذا ما يثري أفكار الحاضرين ويفتح أمامهم آفاقاً جديدة ويجيب عن تساؤلات خطرت على أذهانهم، فالندوة ليست مناظرة وصراع رأي، وإنّما عرض حقائق من قِبل مفكّرين، وذوي اختصاص، حتى يستعان بها في تطوير بعض المفاهيم أو تعديلها, و ينتهي الأمر بها إلى قرارات وتوصيات.

وعادةً ما يتمّ طباعة محتويات الندوة وتوزيعها على المهتمّين، وقد يتمّ نقلها بواسطة وسائل الاتّصال الحديثة؛ ليتمّ توفير المعلومات وإيصالها إلى طلاّبها أينما تواجدوا، ومركز الهدف للدراسات لمّا حمل أمانة التثقيف بالسياسة الدينيّة ارتأى إقامة الندوات، ومن ثمّ نقل ما توصّلت إليه من نتائج وثمار علميّة بين يدي القرّاء الكرام في خطوة تهدف إلى تقديم خدمة ولو يسيرة لطبقة المقاومين في سوح السياسة والوغى عسى أن ترضي الحقّ تعالى يوم نلقاه.

مركز الهدف للدراسات

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

شكري الجزيل للأخوة في خطّ المقاومة كتائب حزب الله ومركز الهدف للدراسات، والشكر الذي لا ينقطع لحضور هذه الوجوه الكريمة، وسرورٌكبيرٌ بحضور العمامة التي كانت حيادية إزاء المواقف السياسية، وهي اليوم تحتضن المشاريع وتناقشها وتتابعها، هذا شيءٌ مسرّ ومفرح ويعالج الخلل التأريخي في مسيرة التشيع السياسي. أنا اعتبر نفسي طالباً بين أيديكم أناقش قضيّة أمام أساتذتي في هذا الإطار الذي عنونت به الندوة.

قانون الحشد

قانون الحشد الشعبي سأتكلّم فيه بصراحة، أرجو أن يسعني صدركم، ونبتعد عن أجواء إسقاط الأحكام، سأتكلّم حول قضايا أنا سمعتها وأعلم بها والتي أتوقعها، وهي كلّها حاضرة للنقاش.

يستندُ قانون الحشد الشعبي إلى مادتين في الدستور، وهما ٣١ و٦١ من فقرة ألف وباء. ولكن أين الاشكالات؟

الإشكال رقم واحد: أبدأ بمقدمة وهي أنّ هناك دستوراً ومادة دستورية تتفرع عنها مادة قانونية، يتفرع عن المادة القانونية قرار، والقرار ينقسم إلى قرار صياغي وقرار تنفيذي، والدولة تُحفظ بالدستور وأمّا الحكومة فتُحفظ بالقرارات، والوزارات والمديريات والمدارس ونحوها تُحفظ بالقرارات الصياغية، فالنقطة الأولى التي أريد أن أقولها هي أنّ الحشد الشعبي بعد إقرار القانون لم يصبح جزءاً من الدولة

وإنّما جزءاً من أجزاء الحكومة، وبعبارة أوضح: لا تستطيع أي حكومة في العالم أن تلغي وزارة سيادية مثل: وزارة المالية ووزارة التعليم العالي؛ لأنّها جزءٌ من الدولة، وبهذا نلاحظ حالة التنافس بين الأحزاب على الوزارات السيادية لأنّها تعني رمزيةً عليا للدولة لا يمكن إلغاءها في الدستور. نعم، قد تلغي الدولة وزارات غير سيادية وقد تلغي بعض صلاحيات رئيس الوزراء. هذا القانون لم يعط للحشد الشعبي في حدّ ذاته صفة حقوقية وأعطى الحشد صفته الحقوقية باعتباره جزءاً من إحدى الوزارات السيادية في الدولة لا جزءاً من الدولة، وهذا يعني أنه جزء من الحكومة، ولعلك تقول أين يظهر الاشكال والجواب بما يلي:

الشعب هو الذي يوافق على الدستور عن طريق التصويت كما في الجمهورية الإسلامية وكما حصل في العراق، حيث يتم الاتفاق على مئة أو مئة وعشرين نقطة أساسية مثلاً، ثم يصير من صلاحيات البرلمان أن يشرع القوانين وفق تلك المواد الدستورية، وتعتبر المادة الدستورية خيمة القوانين، والقانون هو خيمة القرارات.

ما أُعطي للحشد الشعبي هو قرار لا مادة دستورية أساسية حتى يكون جزءاً من مؤسسات

الدولة، فمثلاً هناك مادة في الدستور تقول: إن الجيش والشرطة والأمن الداخلي هو جزء من مؤسسات الدولة، ولمّا جيء بالحشد الشعبي، وضعه القانونيون بعد النزاعات والنقاشات وبعد الحذف والمفاوضات كجزءٍ من صفة قانونية عليا في الدولة، وهي وزارة الدفاع، وهذا يفيد الطرف الآخر إذ تضاف العبارة التالية وهي: نحن من الناحية القانونية شرّعنا قانوناً للحشد الشعبي، لكنّ التعليمات المتبقية باعتباره صار جزءاً من مؤسسة ضمن مؤسسات الدولة من صلاحيات رئيس الوزراء، لأنّه لم تنصّ عليه مادة دستورية وتعطه صفة قانونية مختّصة حتى يصوت عليه غدا البرلمان بنعم أو لا.

بذلك تم اخضاعه إلى رئيس الوزراء ومن هنا سوف تُقدّم التعليمات للحشد الشعبي من رئيس الوزراء، على فرض أنه السيد العبادي أو غيره أو علاوي أو سين أو صاد بحسب ما تنتجه القضية السياسية، وبما أنّه رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة، ستكون بيده التشكيلة الإدارية ونوعية سلاح الحشد وعدده ومحل التدريب؛ خارج الحدود أو داخلها، وصلاحيات مهامه؛ فله أن يقاتل في سوريا أو في غيرها، وكيف تكون توزيعته الجغرافية.

وهذه الأمور كلّها تقدّرها لجنة رئيس الوزراء، وهذه اللجنة عسكرية مختصّة فهي تضع الرتب والصلاحيات وحدودها ومكانها وزمانها، وترفعها إلى رئيس الوزراء ليصادق عليها، وهنا تخضع للمفاوضات، فربما يُقال أنّ السنّة قد أعطيتموهم صلاحية أكثر ونحو ذلك.

والقضية علمية نتحدث عنها كما هي بهذه الحدود، فرئيس الوزراء بعد أن تدخلت السفارة الأمريكية في الليلة الأخيرة قبل إقرار القانون بأن تضاف هذه الفقرة وهي أن لا يُعطى الحشد صفة خاصة، حتى لا يصير جزءاً من مؤسسات الدولة وعندها يتدخل البرلمان في تشريع تفاصيل الحشد، والشيعة هم الأغلبية ويشرعون ما يحلو لهم، لهذا جعلوه جزءاً من مؤسسة اسمها وزارة الدفاع، آنذاك تصير مديرية تابعة للوزارة، ورئيس الوزراء هو من يشرع لها، وبما أنها قضية فنية فسيشكّل لها مختصين، وهؤلاء المختصون هم الذين يعطون القرارات أو التعليمات الصياغية والتنفيذية إلى لجنة، واللجنة كما تعلمون تشرف عليها السفارة الأمريكية، وهم الذين يحددون حجم الحشد من حيث التسليح ومن حيث العدد، والأدوار التي يؤديها، وهل للجمهورية الإسلامية أن تدرّب أو تسلّح، ولو دخلت إطلاقة واحدة من خارج الحدود

بدون إذنٍ فسيدخلون في سين جيم؛ لأنهم مديرية تابعة للوزارة ومن المحتمل أنّهم سيقولون بما أنهم تابعون لهيئة الأركان فلوزير الدفاع الحقّ في حلّهم وحذفهم؛ هذا يبقى وذاك يقال، ثم تطبّق الضوابط الإدارية المتعارفة في العالم ولا يبقى مثلاً أبو فلان قائداً للحشد الشعبي.

نعم هذا في زمن فتوى السيد السيستاني (جزاه الله ألف خير) أمّا الآن فنريد شهادتك ونريد تاريخك العسكري، فالأمور أصبحت تابعة للتعليمات ولا نعلم كيف تكون، لذلك في تلك الليلة كانت السفارة الأمريكية تتصل بالعبادي وتخبره بأن الجماعة سيأتونك فأعطهم ضمانات. أعطى العبادي الضمانات وهي: ستكون التعليمات صادرة منّي لإيضاح وتفصيل القرار، بذلك نزعت عنه صفة أن يكون جزءاً من الدولة، وحوّل إلى وزارة قادرة على أن تتحكم في حجمه ومهامه وتمنع عنه التدخلات الخارجية.

إذن أصبح ليس جزءاً من الدولة ولا ركناً اساسياً سيادياً فيها، بل جزءاً خاضعاً إلى قرارات وتوصيات الحكومة كما أوضحنا، وللحكومة حقّ وضع التفصيلات اللاحقة.

الحشد والأحزاب

بعد أن فرغنا من تحديد صفته وهويته ودوره بالنسبة للدولة ثم الحكومة، لننظر للحشد ولنسمه بعنوانه، ونقول: الحشد والأحزاب. ولا يخفى موقف الأحزاب الكردية وموقف الأحزاب السُنّية كذلك، فهي في غاية الوضوح، لكنّ الأحزاب الشيعية هل تشكل بتآلفاتها المتعددة البارزة الثلاثة وهي: دولة القانون والمواطن والتيار الصدري إذا نظرنا لها ككيانات قوةً سياسية، أمّا إذا فكّكناها كأحزاب نجد سبعين بالمئة من مكونات التحالف الوطني لا يقبل بالحشد الشعبي أن يشكل حالة سياسية خاصة، ويريد له فقط أن يأتمر بأمر الأحزاب وينتهي بنواهيها.

إذا تلاحظون التصريحات السابقة فالمجلس الأعلى صدر عنه هذا التصريح الموحي بذلك، وهكذا السيد مقتدى الصدر وحزب الدعوة، الجناح

الذي يقوده السيد العبادي بخلاف الجناح الذي يقوده المالكي فهم يرون أن الحشد الشعبي قام بواجبه .الكلام في علاقة الحشد بالأحزاب .نعم، قاتلتم وأنتم شرفاء وأنتم أبناؤنا وأنتم ... ولكن تحت أمرتنا نحن قادة العملية السياسية، لا تأتوا غداً تفعلون ما فعله مسعود البارزاني حيث قال: الأرض التي أخذت بالدم لا تسترجع. وأنتم تقولون: إننا سنكون الطرف الرابع في العملية السياسية أو في الدولة؛ لأننا من استعاد سيادة العراق، حررنا أرضهُ، أعدنا للعملية السياسية وجودها، نحن حميناكم، ثم تأخذ هذه التشكيلات المقاومة حصتها ودورها.

إنّ التصريحات التي صدرت في مراحل متقدّمة كلّها تعني ما تقدم ولجميع الأحزاب الرغبة الحقيقية في أن لا تكون هذه التشكيلات طرفاً رابعاً! الولايات المتحدة الأميركية تعتبر قِدْرَ العراق راكباً على ثلاثة مناصب بالجنوب. ولا أدري ما هي رغبة الجمهورية الإسلامية، فهؤلاء الآن امتلكوا شعبيةً واسعةً حرروا العراق وصارت لهم جماهير، فهل إيران تدفع بهم إلى أن يكونوا الطرف الرابع الذي تستقر عليه العملية السياسية. هذا الكلام خلاف ما يصرّح به السيد مقتدى والسيد عمار الحكيم في الاحتفالية التي أقامها في النجف الأشرف فالحشد الشعبي إخوان ومدافعون ولهم قدسيتهم، ولكن ليست ساحتهم

العمل السياسي. وأمّا علاقة الحشد بالأحزاب فمن يؤيّدهم يريدهم أن يأتمرون بأمره ومن لا يؤيدهم يريدهم في ساحتهم الحقيقية، وهي القتال والميدان؛ جنود بيدهم البندقية، أمّا القرار السياسي فتقرره الجهات الثلاث. من هنا كانت هناك رغبة لدى البعض في تمرير هذا القانون وتحجيمهم بهذا الحجم الذي يريدونه لذلك صوّت التيار الصدري بالإجماع على ما أعرف، وأنا قد حاورت زيداً وعمرواً حول هذا القانون مرر رؤيتهم للحشد، والمجلس أيضاً يسير بهذا الاتجاه والسيد العبادي وحزب الدعوة الخاص به أيضاً يسير بهذا الاتجاه، من هنا فإنّ القانون الذي سيصدر عن السيد العبادي قانون ستمليه رؤية الأحزاب أمّا رؤية الأحزاب السنية فمعروفة والكردية كذلك والأحزاب التي هي تشكل العنصر الاساسي في العملية السياسية هكذا .إذا ما تغيرت العملية السياسية .لا أقل سيكون فيه اعطاء حجم للمقاومة وحجم الحشد بالشكل الذي لا يخرج عن طاعتهم ولا بديل لهم عنه، بل يؤتمرون بأمره وينتهون بأمره ولا أريد التحدث أكثر فلقد جلست مع فلان وفلان، ولدي أرقام وأنا مستعدّ أن أقدمه كوثيقة من حين تأسيس الحشد إلى اليوم، ما صرح علناً وما قيل وراء الكواليس، وما تمخضت عنه الاجتماعات، إذن هذا القانون

يمرر رؤية الأحزاب وهي أن لا يكون الحشد منافساً خصوصاً أن إيران هي الوتر الحساس الذي يزعج بعض الأحزاب، وبإمكانها أن تدعمه كما حدث مع آخرين.

الحشد الشعبي وقانون الدستور العراقي

وهنا ننتقل إلى قضية أخرى؛ فمن القوانين أنه لا يحقّ للمؤسسة العسكرية أن تمارس العمل السياسي، وقانون الأحزاب واضح في هذا الخصوص وليس جديداً فكيف ستمارس هذه التشكيلات التي يشملها هذا القانون العمل السياسي مع التعليمات والقرارات التي ستلحقه، هذا القرار واضح إذ ينصّ الآن على أنهم تحولوا عن الحالة السابقة وبعدها ليس من حقّهم تشكيل اللواء الفلاني أو الكتيبة الفلانية وطرف ألف من المقاومة يأخذ جزءً ويعتبره الجانب العسكري ويأخذ جزءً آخر ويعتبرهم سياسيين فيذهبون إلى الجامعات يخاطبون الأساتذة؛ يا دكتور فلان كوّن قائمة وندعمك؛ لأننا ما يسمح لنا كحشد شعبي أن ندخل في الانتخابات، فنلتف على القانون ولا نجعل الرئيس من الحشد، ولكن هذا الذي سيدخل للمنافسة يستطيع منافسة الأحزاب التي تمتلك الآن كل منها ١٢ وسيلة إعلامية

من الفيسبوك والجرائد والقنوات، والذي يمتلك من المال مليارات الدولارات ولديه قدرة مالية. الأحزاب اليوم لها اليد الطولى فهي تمتلك وزارات سيادية ووزارات دولة ومديريات وكوّنت رصيد لها بين قوسين يسموه (الدولة العميقة) يعني أنا كحزب من ٢٠٠٣ لليوم اعمل وعندي ثلاث أو أربع وزارات، وعندي ١٥ نائباً بالبرلمان واستطعت أن اوظف ما يمكنني أن أحصل على عشرة مقاعد على الأقلّ في الانتخابات أما أنت فتنطلق من الصفر، ورصيدك البندقية التي قاتلت بها فقط، فأنت لو استطعت أن تنجز القضية القانونية فمن يدري أنك قادر على انجازها في الواقع العملي أمام القوة الاقتصادية والقوة السياسية. والمشكلة هنا من القانون؛ لأنّه يرى أن هؤلاء تابعون لمؤسسة ينضبطون بضوابط القانون، والقانون يقول إنّ كل مؤسسة تشكيلية تخضع لقوانين الدولة؛ يعني ما كان أحد يستطيع أن يأتي بأبي مهدي المهندس إلى البرلمان، ويساء له، ولا يحاسب أحد في الحشد الشعبي كالكتائب أو العصائب هذا سابقاً، أمّا الآن صاروا جزءاً من مؤسسة، والدستور الرقابي والتشريعي يشرف عليها كلّها ويحاسبها كلّها، وكذلك يشرّع لها ويضع لها حدودها الفاصلة. ويسمح لها في الدخول للانتخابات أو لا.

هناك عقبة وهي هل عندك قدرة على أن تنهض

وتصير جزءاً من العملية السياسية، أو تبقى تتقاذفك العملية السياسية بالعراق كيف ما شاءت.

فالقانون أملى عليهم أن يفكروا بعمق أين يضعون أنفسهم لا أن القانون جاء بهم وقال لهم هذا موقعكم.

الحشد والمرجعية

وهنا سؤال، هل أن رؤية المرجعية وتعريفها للحشد الشعبي فيما ظهر عنها وتواتر، وما نقل وما قيل عبر خطابات السيد الصافي والشيخ عبد المهدي عبر اللقاءات المباشرة ينطبق مع نفس تعريف قادة هيئة الحشد والمقاومة؟

حينما تعتبر المرجعية دائماً الحشد في كلّ الخطب وعلى الإطلاق وبشكل متواتر متطوعين لم تلفظ كلمة مجاهدين. الخطب حاضرة جميعها عندي في أي وقت تريدون.

هذا يكشف حدود تعريفها لخط المقاومة بلحاظين: جو سياسي جغرافي وسياسي جغرافياً. هذه الأرض التي احتلتها داعش حرروها سياسياً إنتم المتطوعون، قمتم بأمر الفتوى وتنتهون بنواهيها، فأي استراتيجيات خارج هذا غير مسموح بها، وليس هذا فحسب، بل حدودكم العراق.

وإذا تدخلون على اليوتيوب تجدون كلام مسؤول المعتمدين في مكتب السيد السيستاني السيد العميدي، فقبل أن يدخل داعش إلى الموصل بأشهر وبعدها بدأت خطوط المقاومة تأخذ فصائلها دفاعاً عن سوريا، شاع هذا الشعار المعروف: لا تسبي زينب مرتين، حيث تحدث السيد العميدي بخطبة واضحة جداً للمعتمدين، وانتشرت وفيها إظهار عدم رغبة المرجعية بهذه المسألة، وهذه الرؤية مازالت سارية ومستصحبة إلى هذه اللحظة، في الحشد بكل تفاصيله، وما الدعم من النجف الأشرف إلاّ بلحاظين: زماني ومكاني هنا في العراق وكمدافعين ومقاتلين، ولعلك تسأل إلى اين تريد؟! أقول يشهد الله هذا ما سمعته منهم، انقلها وأنا مسؤول أمام الله وأمام الدولة وأمامكم بعد انتهاء داعش وقاربت هذه الحشود الشعبية أن تنهي مهمتها، عندها المرجعية ستقول: قلنا فتوى وانتهت. عودوا لأهلكم: أو أكرموهم بأن يصبحوا جزءاً من مؤسسة الدولة بقرار قانوني أشبه بالضمان الاجتماعي لهم ولشهدائهم، ويبقيهم في حدود الدولة ويحصر السلاح بيد الدولة. لا هدف ستراتيجي وراء هذا ولا فلان يتدخل وأولئك يتجاوزون الدولة، وهذا ليس جديداً وإنما هو المنهج الطبيعي في النجف الأشرف، والاستثناء مع الفتوى التي أملتها

الظروف للتخلّص من الحالة التي ظهرت بفضل فتوى المرجعية ونرجع إلى اخضاع هذه القضية إلى مؤسسة الدولة، ويكون هذا هو حجمها الطبيعي.

المرجعية ربما لا تريد أن تدخل شيئاً اسمه مقاومة، وسمعت أحدهم يقول: لا تستغلون الحشد الشعبي في تصفيات إقليمية على أرض العراق، هذه ليست حرب بالوكالة، والحشد الذي يريد السيد السيستاني إدخاله في القانون هو الذي إئتمر بأمره، وما عداه لتطلع عليه الشمس وليدبروا أمرهم.

فالمرجعية ترى أنّه مهما تعددت الدوافع فمن يأتمر بأمرها هو المقصود ومن جاء على إثر الفتوى، وليست هناك ستراتيجية أكثر من ذلك. ونعود لما كنّا عليه عام ٢٠٠٩ حينما رجعت خطوط المقاومة إلى العراق بعد ما كانت تمارس العمل السري ضد أمريكا وقتلت وقُتلت، فلم تجد حاضنة لا من الحوزة، ولا من الجمهور، ولا من الدولة ولا من الحكومة. فالخطوط المقاومة لو لم تدخل للحشد ستبق بلا غطاء وإذا دخلت بقانون الحشد ستشرّع لها تعليمات لا تنسجم مع أهدافها الكبرى التي رسمتها والتي تتطلع لها والتي هي تكليفها الآيديولوجي نتيجة الارتباط بالولاية، ويرجع لعام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ حيث لا غطاء له لا من الدولة ولا من

الحكومة ولا من الأحزاب ولا من المرجعية، الحشد الشعبي ومحيطه الدولي والإقليمي.

غداً إذا أصبحت التعليمات بيد رئيس الوزراء وهو يشكل لجنة، وهذه اللجنة ستتلقى الأوامر وبشكل إنسيابي وواضح من دون صعوبة من قبل السفارتين الأمريكية والبريطانية، وكيفما يشاؤون وكما قلت لكم إنّ هذه القضايا خاضعة للتفاصيل فبعد ما شُرّع الحشد وأدخل في مؤسسة الدولة، وهنا اخواننا السُنّة ومن الآن قالوا نريد ٣٠٪، وقسمٌ قالوا النسبة تكون حسب نسبتكم بالعملية السياسية، بالنتيجة أعطي الحشد شرعية قانونية وتعليمية وقراراتية وهم جزء من الحشد باستثناء حشد أثيل النجيفي (الحشد الوطني) فهناك الحشد الشعبي الشيعي والحشد العشائري للجغايفة وبعض السُنّة كل واحد شكّل له خمسة أو ستة، وهناك عشائر قاتلت، فإذا ذهب الخوف سلقوكم، إذ حان وقت الثريد لا البرد ولا البارود ولا القتال، صار وقت الغنائم لذلك كانت قطر مع إقرار قانون الحشد، أمّا السعودية كانت على الحياد. هنا السُنّة أصابتهم حيرة هل نوقّع أو لا نوقّع فقالوا لهم: وقعوا ولكن افرضوا الشروط والتعليمات التي ستصدر ومن الآن خذوا حصتكم. من هنا فتح باب للثعابين والشيطان يكمن في التفاصيل:

أولاً: ما هي نسبة المكون السنّي.

ثانياً: ما هي الضمانة أن لا يدخل بينهم حزب البعث العربي الاشتراكي (لعنة الله عليه) والقاعدة، ونحن نرى عناصره تلك التي لها تاريخ أسود، فما هي الضمانات؟! ولعلك تقول هم الآن يدخلون الجيش والشرطة بنفس الضمان والطريقة فما الفرق؟! ولكن هنا تريد أن تجعل لهذه المؤسسة صلاحيات حامية للعملية السياسية وإذا تساوت مع الجيش والشرطة فما فائدتها، لأنها أدّت مهام، والقانون يريد حفظ خصوصية هذه المهام، فغداً إذا تعرّض العراق لخطر فهؤلاء آيديولوجيتهم وعقيدتهم القتالية معروفة بهذا اللحاظ مهما صغّروا هم في الواقع الحشد الشعبي ومهما صغرناهم سيقاتلون حتى الموت ولا ينثنون ثانية، هذه الرؤية تسري إلى هؤلاء، حزب البعث والقاعدة الموجودين بيننا قد يسلمون العراق ثانية تحت ذريعة حرب الاستنزاف الدموية والمالية إلى القاعدة، ونرجع نقاتل فما هو الضمان؟.

ثالثاً: ما الضمان أن يصيروا جيشاً وطنياً وهم عندهم مشروع اسمه الحرس الوطني لتقسيم العراق، والآن قانون التسوية ينص نصاً واضحاً على أقلمة وفدرلة العراق. وإسرائيل صعّدت من صوتها قبل أيام حول تقسيم العراق، أثيل النجيفي صعّد من

صوته، كل السُنّة يسيرون بهذا الاتجاه ولا يحتاجون إلّا جيشاً يحميهم ويحمي مدنهم، فهذا تأسيس شرعي وتشريعي للجيش.

السيناريوهات المتوقعة

من هنا ننتقل إلى المحور الثاني وهو إلى أين؟ وما هي السيناريوهات المتوقعة؟ لا سيناريوهات في البين، هذا هو الواقع إن تدخل. لا يترك لك القانون من خيار، وإن كانت أمامك خيارات متعددة؛ لأنك بالقانون تصير جزءاً من الدولة وتلتزم بلوازمها إن تريد الخروج فصفتك تصير مليشيا، نعم عندك الآن قوة؛ صفة قانونية وغداً تتضافر جهود الإعلام الاقليمي والدولي والمحلي والمكوناتي والمؤسساتي والمرجعياتي كلها لتسلب الشرعية عنك وتذيبك.

كان المفروض أن ندرس السيناريوهات قبل التشريع. هناك خطر مستقبلي وستراتيجي وهو عدم وجود إطار مرحلي؛ لأن الحشد في داخله هناك نقاط طافحة، وعلى التشكيلات أن تتجاوزها، ومنها:

هل لها رؤية موحدة أو قيادة موحدة تجمعها، سياسية أو عسكرية، يعني لو أقبل فلان بن فلان

من قادة العملية السياسية اليوم وطلب منهم أن يدخلوا في العملية السياسية وأن يكونوا في مكانه مثلاً: فهل يمتلكون رؤية موحدة، مكتب سياسي ينسقون من خلاله الموقف فيما بينهم ويدخلون كقوة سياسية موحدة؟! هل عندهم رؤية أن يتوحدوا ستراتيجياً أو عسكرياً أم يبقون طرائق قددا لكلٍّ رؤيته وستراتيجيته؟ إذن كيف يجتمعون ويشكلون قوة رابعة أمام القوى الثلاثة التي توازي القوات الأمريكية؟ السفير الأمريكي بين قوسين (واضح وصادق) يقول نقبل ثلاث ولا نجامل، بخصوص الجهات المشاركة من الشيعة في العملية السياسية؛ المواطن والتيار الصدري ودولة القانون، ولا نسمح بطرف رابع إلاّ أن يدخل ضمن القانون.

خطوط المقاومة هل عرّفوا بشخصياتهم إعلامياً، هل طرحوا مشروعهم السياسي، هل وحّدوا قياداتهم في المجال السياسي، ما هي رؤيتهم تجاه النجف، كيف يتعاملون مع النجف الأشرف ومع الجمهورية الإسلامية، كيف يتعاملون مع الملفات السياسية اللاحقة؛ لأننا وضعنا كل ثقلنا كمقاومة، أتحدث في انتخابات عام ٢٠١٤م ورفعت البنادق التي قاتلت لتحرير العراق كوسيلة دعائية لإحدى حركات المقاومة وملئ العراق بهذه البندقية، ورافقتها صورة أمينها وصور الشهداء، يعني كان البرنامج الانتخابي

٢٠١٤م كنموذج لدخول المقاومة للانتخابات، وفازت بمقعد واحد لعدم وجود أرضية مسبقة، فلا قدرات ولا شخصيات معروفة، فياأخوتي نحن الخمسون زائد واحد من التحديات.

فالمهم هو الاستعداد الداخلي من حيث الوحدة، ومن حيث البرنامج، ومن حيث التعريف ومن حيث البرنامج الانتخابي ومن حيث قدرتهم على أن يكونوا هم الطرف الرابع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الأسئلة والأجوبة

١. هل تعتقد أن بقاء الحشد من دون تشريع قانون أفضل أم أن القانون الحالي هو الأفضل؟

أنا أجبت على هذا السؤال ضمناً: لا يمكن للحشد أن يبقى من دون قانون لكن هل هذا القانون يخدمهم؟! الجواب لا. تقول ما هو السيناريو المفيد؟ أقول لك ليسرعوا إلى رئيس الوزراء قبل أن يصدر تعليمات، ويجعل حجمهم بحجم شرطي على الحدود. ليسعوا أن يحصلوا على تعليمات سيادية تمنحهم قوة.

لأن التشريعات التي ستصدر من رئيس الوزراء ويصيرون برحمة الأحزاب وبرحمة النجف الأشرف. أقول هنا يمكن الحل ـ إمكانية الحل ـ ولا أقول انحصار الحلّ لأن القرارات التي تفسّر القانون هي التي ستحدد أمرهم ومساحتهم فوق الدولة أو أسفلها أو دولة ثالثة. العبادي لا يريد أصلاً أن يفكر بهذه

القضية والقانون كان بالبرلمان وفي الصباح أراد أن يسحبه لأنّه يعرف التعب الذي يلحقه، وعلى فرض شرّع قرارات تفسّر القانون بشكل ما، القرارات تلغى بخلاف قانون الدستور، فقد يأتي وزير يرفع كل القرارات ويضع غيرها. كلمة قرار تعني أن القانون البرلماني يغيّره أمّا الدستور فالشعب يغيره. والآن أي وزير له صلاحيات عندما يأتي وزير ثاني يستطيع تغيير بعض الفقرات التي أقرها السابق.

٢. ما هي صفة التشكيلات التي أبقت جزءاً منها خارج القانون؟

بالأمس ظهر أحدهم على الشاشة وقالها بشكل واضح من دولة القانون، قال: غلطة ارتكبناها سندفع ثمنها من دماء الأبرياء، لأننا لا نعلم ما سيصدر من تعليمات أو قرارات صياغية وادارية. ما حجمهم وكيف يعطون صلاحيات أكبر، قضية غير محسومة وهل النجف ترضى بذلك، وهل انضباطهم الداخلي كتشكيلات من الصحيح أن يبقى فوق الكلّ، وهل يتحمل العراق بمكوناته أن يكونوا هم قوة مثل حرس الثورة، فحرس الثورة تجربة مختلفة تماماً في إيران؛ هنا انسجام مذهبي. فإذن ما هي صفة التشكيلات التي بقيت خارجاً؟ هنا الكلام، هم في المرحلة اللاحقة وبعدما تتضح القرارات

يتبين من يريد أن يدخل ومن يبقى خارج القانون، ولهذا سيحاسب ويسئل عن السلاح وهل ينقل، وبقاؤه مليشيا، والمليشيا كذا صفتها.

٣. ألا يمكن تكرار التجربة الايرانية في ضم الحشد تحت المرجعيّة؟

أول الكلام هل المرجعية مستعدّة؟ الجواب لا. أنا أقول السبب: المرجعية لا تريد هذا. بعد الفتوى بأيام قليلة ذهب إلى مكتب السيد السيستاني ثلاثة مجتهدين قالوا: سيدنا صدرت فتوى - وأنا مسؤول عن هذا النقل - ولكن لمن هذه الفتوى التي تقول تطوعوا وقاتلوا. لمن وجّه الخطاب فيها؟ للجيش! والجيش منهار أم الحكومة وكانت غير مشكّلة، إيران تأتي ترتب الوضع؟! من يحتضن هؤلاء الشباب الذين يأتون الآن إلى الحويش، وهم يهتفون ويرددون؟ ما هي الاقتراحات؟ هل تشكّل لجنة من النجف الاشرف تحتضن هؤلاء إلى أن يترتب وضعهم؟ أرادوا أن يعطوه صفة قانونية في البداية. الآن تتصل بنا الجنرالات والضباط ولديهم عزيمة ويريدون استعادة الوضع في العراق. المطار في بغداد صار مرمى للقذائف وإحدى الطائرات أصابتها طلقة، فهل ننتظر أمريكا وهي تقول: نحن نرسل، وسنرسل... جزا الله الجمهورية الإسلامية خيراً.

أُعطيت كلّ الصلاحيات لإدارة القوات العسكرية إلى حين تستعيد الدولة وضعها، وتشكل الحكومة.

الشيخ عبد المهدي الكربلائي عنده مستشارون؛ دكتور فلان يقول: أرسل إلينا الشيخ بعد أسبوع قال لنا تعالوا أبحثوا لي الإستراتيجية، ماذا نفعل؟ يقول تكلمنا ماذا نفعل ونحن أساتذة علوم سياسية قدماء وشيعة وعشاق للحسين (عليه السلام)، فيما تكلم الشيخ عبد المهدي، ثم قال إذا وصلوا إلى كربلاء ماذا نفعل؟ من هنا يجب أن نفهم الوضع كيف يكون الحشد تحت المرجعية، والآن المرجعية أيضاً شكّلت حشداً شعبياً، فالعتبات كل واحدة لها تشكيل؛ الحسينية والعلوية والعباسية والعسكرية والكاظمية وكلّ تشكيل لا يتكلم مع الآخر، وداخل العتبة العلوية هناك انشقاقات؛ لا يمكن للمرجعية أيّ مرجع كان بما فيهم السيد أن يتبنى فصيل ويقول هذا تحت لوائي، والقانون سار ولو لم يبقَ هذا القانون سارياً، وأراد أن يتبناهم بشكل أساسي فليست هناك آليات للتبني، كما حدث مع فصائل المقاومة كالكتائب، والعصائب، وبدر، إذ لم تتحرك وفق أوامر المرجعية، بل كانت تعمل من عهد أمريكا وقاومت وعندما رجعت لم تجد حاضنة، ولكن الظروف أوجدت لهم حاضنة. خط المقاومة يجب أن يبقى، والمرجعية سارت باتجاه تأييد هذه

الفصائل ولها من القوة بحيث تستطيع أن تدافع عن نفسها. أنتم تسألوني عن قانون الحشد الشعبي، أقول: ليس في صالح خط المقاومة، أما هل أخاف على المقاومة أو لا، هذا بحث آخر خارج عن سياق الحديث.

٤. لماذا المرجعية تخالف أن يصبح الحشد الشعبي قوةً وطنية للعراق؟

أنا لا أقول تخالف رؤية النجف الأشرف رؤيته عام ١٩١٤م. أفتت فتوى واضحة ضد الاحتلال الانكليزي وصارت هذه الفتوى في صعود ونزول إلى عام ١٩١٤ عند دخول البريطانيين، وهذا التاريخ تقرأ فيه عن العلماء والفتاوى وآية الله فلان الذي أخذ راية الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) من القبّة مع الرموز الواضحة، لم نرَ الطرف الآخر قد تحرك ولا واحد في تأريخهم قاتل ما عدا الشيخ ضاري الذي ارتفعت باسمه الأهازيج وهي تردد: (هزلندن ضاري وبجاها)، وهذا كان يجيء إلى بيته القائد الانجليزي (مال موند) ليشرب الشاي والقهوة ليلياً ولكن كلب هذا القائد لعق في دلاله، فقال الشيخ ضاري لعبيده اطردوه هذا نجس، قال له (مال موند) هذا أنظف منك، فقام ابن الشيخ وقتل القائد البريطاني وهرب، فحماه الشيعة وخرجوا في مظاهرات، وهم

يردّدون هذه الأرجوزة (هزلندن ضاري) ولكن ماذا كان جزاء الإحسان؟! فما أن شكّلت الحكومة عام ١٩٢١م بعد انتهاء الثورة. أي بعد ثلاثة أشهر أي شهر تموز من نفس العام فإذا بأول رئيسٍ للوزراء يصدر تكريماً للحوزة العلمية وللشيعة في العراق وللمراجع ولجهادهم ولدمائهم، وهو بيان لطرد العلماء من النجف الأشرف؛ لأنهم بين قوسين «الاغيار» إذ كانت هذه التسمية بريطانية، وسفرّوهم من النجف إلى أن أوصلوهم إلى بغداد، ومنها إلى خارج العراق، ومنهم السيد أبو الحسن الأصفهاني والنائيني والشيخ الخالصي وهكذا بعض من حواشيهم، فهجّر من أبرز علماء النجف أربعين عالِماً، فعاشت النجف نكبّة، ورجعوا بعد أن اشترطت عليهم الحكومة عدم التدخل، فرجعوا بهذا الشرط، وانكمشت الحوزة العلمية إلى ثورة الإمام الخميني حيث كان هذا الوضع قائماً.

في إيران حرّك الإمام هذا الوجود وتحرك الشهيد الصدر في النجف الأشرف متأثراً.

لذلك هذا الوضع مستصحب إخواني. عندما تستجد قضية طارئة وتهدد العراق تصدر الفتوى، فهم قد وصلوا إلى الرمادي ولم تصدر الفتوى، فعندما تصدر الفتوى في مثل هذه الظروف الاستثنائية نرجع للأصل، الأصل هو الاستصحاب السابق.

. (مداخلة) بعد هذه التجربة، تجربة ثورة العشرين كان من المفترض على المرجعية أن تتلافى ذاك الخطأ أو كان ينبغي لها الاستمرار!!

هل تعرف تاريخ الإمام الخميني وما أشيع عنه والشهيد الصدر الذي كان يدخل إلى مجلس من مجالس العلماء فلا يفسح له مجالاً إلى أن يجلس على الأحذية، ويقول له أحدهم المكان بالمكين. تاريخ مؤلم وعندما مات لم يصدر بيانٌ واحد.

في عالم مسير الحوزة السياسية هناك اثنينية؛ واحد يتبنى صحوة وثورة، وآخر يقول: لا. وقبل قليل ذكرت أسباب الانكماش. الطرف الأول الذي يتبنى الصحوة، الكليات ما زالت تدور في رأسه، فيجيب عن هذه اللوازم وما هي الآليات وغيرها، أمّا الذي لم تخطر في ذهنه أصلاً ف...؟! أذكر لك مثالاً، جلسنا مع كثيرين ومنهم السيد جواد الشهرستاني والسيد محمد رضا، والنتيجة يجب أن ننتخب وأن يكون الأصلح. وهذه الفتوى تصدر كلّ سنة وهؤلاء الناس الذين ننتخبهم هم أنفسهم. فمرجعية عمرها مئات العقود أما عندكم الأصلح فتعيّنوه لنا فيما بيننا، والله لا نتكلم ولا نقول شيئاً وسننتخبه. فأصل المشروع مازال غير موجود في الذهن.

هناك فرق في الحوزة العلمية بين أن تنتج فقهاً وأن تنتج الفقه وتهيئ ظروف التطبيق. فهذا الثاني يسمّونه دولة أما الأول إنتاج كيفما كان ولا يدخل في المشروع السياسي حتى يهيّئ أناساً سياسيين مثلما فعل الإمام الخميني، فقد جاء ومعه كادره، والذي نعيش إلى الآن ببركة وجوده.

رئاسة الحشد هل تخضع للمحاصصة؟ أول الكلام السنّة سيقولون الأركان لنا ولا نسلمها، وهذا الأمر لا هو بيدي ولا بيدكم، وقائد الحشد لا يأتي كيفما كان، ونحن الشيعة الحمد لله ليس لدينا أركان في الحشد، على الأقل سيأتون بأشخاص من المؤسسة العسكرية المتخرجة أيام صدام حسين، وهنا سندخل بالتفاصيل.

٥. هل دخول السنة بالحشد ثغرة؟

طبعاً من الآن الحديث واضح، واختلفوا فيما بينهم؛ وجاء بعضهم للجمهورية، والتقى بالسفارة وأعني المؤمنين منهم، قالوا: أوقعتمونا في مشكلة وفي ورطة. هؤلاء قد جهّزوا أنفسهم وبالتالي سنتقاتل نحن الذين قاتلنا داعش كالجغايفة والديلم وفلان وفلان، والآن صار هناك قانون يمنعني ويتحول الأمر إلى محاصصة، فالمحافظ يأتي بجماعته، وهذا وذاك ويبدأ البيع بالدولار، ونرجع إلى نقطة الصفر.

من المعلوم أنّ الحشد ثروة كبيرة، وقد وصل إليها من خلال التضحيات التي قدمها. إنّ بعض قادة الحشد المقاوم داخل الحكومة غير ملتفتين مطلقاً، ولكن القرار ليس بأيديهم. أخواننا في المقاومة منذ ذلك الزمان ونحن نقول لهم: لينفرطائفة من الناس ويتفقهوا وأخرى تقاتل. في لقاء مع السيد محمود الهاشمي قالوا له: ما الخطأ الستراتيجي عند الشيعة في العراق؛ قال لأنّ شيعة العراق بيدهم البندقية وقرار البندقية هو قرار الجهاد ولكنّه ليس القرار السياسي، عندما بقينا نقاتل ونقاوم انحسر وجودنا. ولكن يا أخوان! المقاومة سياسة وأدب وفن وفقه وعمامة، لم يقل الإمام الخميني أننا نقاتل ويأتي من يشرّع لنا ويفرض علينا النتيجة.

هناك في كلّ دولة جيش يدافع عنها بشكل قانوني فلماذا خُلقت بدائل؟

الجواب واضح لماذا بدائل كالحشد الشعبي؟! السبب لأننا أرجعنا البعثيين قادة وحماةً للعملية السياسية في العراق.

بدأت حركات المقاومة وعملت وقويت شوكتها من دون تدخل من الدولة. فهل هناك جهة قادرة على تغيير مسارها مع أنها بدأت لوحدها، فهل قانون الحشد ينفعها أم يضرها؟ وما هي التحديات؟

أنا أقول النفع الوحيد في التعليمات سيحوّلها كإيتام؛ نعطيكم رواتب وعند الحاجة إليكم ندعوكم. تقول ما هو البديل، أقول اذهبوا للتعليمات، لا تجعلوا المقاومة أكبر من الدولة ولا بديلاً عنها ولا تحجموهم بهذا الحد، ولا تحرجوا الخطوط التي لن تدخل وتسمى فيما بعد مليشيات.

٦. هل كُيّف القانون بالقرارات اللاحقة تكليفاً في حدودهم الصحيحة التي تؤمّن لهم البقاء وتؤمّن لنا وجودهم حماةً للعملية السياسية؟

السؤال واضح ومهم جداً فباعتبارهم تشكّلوا من تلقاء أنفسهم والدعم من الجمهورية، فهل يستطيع أحد أن يلغي وجودهم؟ طبعاً هذا ممكن وقد كان هناك معتقلون في عام ٢٠١٠. بعبارة أوضح لو قيل يجب حصر السلاح بيد الدولة فما هو موقف الحركات وما هي الصفة القانونية؟

هنا الكلام يجب أن يكون محل اهتمام حقيقي ونقيّمه. أذكر لكم مثالاً: السيد عبد العزيز الحكيم يقول لما ذهب إلى أمريكا المهندس والشيخ الآصفي وآخرون، وطلبوا أن لا يذهب من يرتدي عمامة فضلاً عن عمامة لابن مرجع ولمّا تحدّثنا، قال رامسفيلد: لا تتحدثوا عن الايجابيات، واذكروا لي السلبيات، إذا جئنا نسقط صدام حسين.

لاحظ العقلية التي يعملون بها، من يأتي بمشروع عليه دراسة ايجابياته وبنفس الوقت لا تأخذه الطموحات والآمال والتفاعلات فلا يدرس السلبيات. وضع العراق عبر التاريخ مرير وبعد ٢٠٠٣ صار أكثر مرارة وهشاشة، إلى أن أصبحت داعش تسقط جيشاً ومدناً وتصل إلى أسوار بغداد. الآن هؤلاء استعادوا كرامة التشيع ويعيدون القوة الشيعية. هل أنّ هذا القانون يضعهم في موقعهم الحقيقي للمستقبل أو انتهى دورهم؟

٧. لو تم الأمر وحصلت الموافقة بين الحكومة والحشد ما هو مستقبل الحشد من الناحية السياسية والدينية أو ما هو برنامج القادة حسب رأيكم؟

هنا بيت القصيد، هل أنّ الحشد فتحوا أبواب الحوار مع المرجعية، وهل هي فتحت أبواب الحوار مع قادة الحشد، وهم هل فتحوا أبواب الحوار مع الدولة والمسؤولين، وهل فتحوا أبواب الحوار مع القوى السياسية؟ تقول لي: لا معنى لفتح أبواب الحوار. يجب على هؤلاء أن يأتوا ويتعاونوا معهم، أقصد الطرفين. تعالوا هذا لكم وهذا عليكم، ما نريده منكم وما لا نريده، وتصيرون جنباً إلى جنب. كلٌ يقاتل بمكانه ولا يدري أحد بالآخر.

٨. ألا يمكن القول أن تصويب هذا القانون سيجعل الحشد تحت سيطرة رئيس الوزراء؟

نفس الكلام يأتي اليوم؛ عندك العبادي غداً علاوي أو نفس العبادي لو ضغطت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وكم من مرة ضغطت عليه بما يتعلق بالحشد، وفي بعض القضايا حدّد من دخوله. فأنت جئت بالحشد وتعتبره أمل التشيع وفي لحظة من اللحظات كاد التشيع في العراق وهذه الدولة العراقية أن تهوي لولا أبناء الشيعة. هل هذا القانون يجعلهم بمستوى يبقيهم بهذه الروحية أو يحوّلهم إلى أقل من هذا؟ أقول لك أقل.

٩. ألم يكن الحل الأسلم لقادة الحشد رفض هذا القانون؟

أخواننا قادة الحشد بحمد الله لا يعقدون مؤتمرات ويتناقشون ويبحثون أمورهم مع مختلف التشكيلات. مشروع التسوية الآن؛ هل جلس القادة كهذه الجلسة الكريمة ليناقشوا مشروع التسوية معاً؟ ينقلونه من السيد عمار المتبني له إلى أن حوّل إلى مشروع يتبناه التحالف الوطني، وبعد التصويت عليه يكون مشروع التحالف الوطني، وهذا التحالف الوطني سواء فيه حشد شعبي أو ليس فيه، لا يهتمون لهذه القضية.

ابحثوا عن الحقوق لأنها لا تعطى بل تؤخذ. هيّئ الأرضية، ووحّد نفسك وأخلق الظروف الصحيحة، سيُنظر لك.

أصنع لك شخصية لتحاور ولا تدع الأمريكان يتفردون وهم فرحين بما نحن عليه من التشتت. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، أكرر أسفي وإعتذاري وشكري وفرحي بهذه الجلسة، وهذه المؤسسة اسم كريم وانجزت أشياء كريمة. بيني وبين الله ما طرحت رؤيتي الخاصة وإنما نقلت لكم تقييم الأشياء على الأرض. لم اطرح شيئاً من عند نفسي لقد حاورت قبلكم دكاترة معروفين في العلوم السياسية ومنهم رئيس مركز الدراسات الدولية الدكتور علي الدريول الجبوري، ودكتور خيري، ودكتور أسامة وغيرهم كثيرين ثلاثة أربعة، مختصون بالقانون الدولي وفي القانون الدستوري كلّهم يرون هذه النتيجة أن الحشد الذي كنّا نعقد عليه الآمال وأردنا أن يوضع في قانون لا يجعله فوق الدولة ولا يحوّله إلى دار رعاية اجتماعية، أردنا له أن يأخذ مكانه، وبعد التجاذبات إذا كان هناك أمل أن يُقدّم رئاسة الوزراء توصيات وقدّمت لها توصيات أن يكونوا بالموضع الصحيح اللائق.

إلى أرواح شهداء المقاومة وإلى روح الإمام الخميني والشهيدين الصدرين وإلى شهداء الإسلام جميعاً وموتانا وموتاكم نهدي لهم الفاتحة، قبلها الصلاة على محمد وآل محمد.

فهرس الموضوعات

كلمة المركز ٧

مقدمة ٩

قانون الحشد..... ١١

الحشد والأحزاب ١٧

الحشد الشعبي وقانون الدستور العراقي ٢١

الحشد والمرجعية ٢٥

السيناريوهات المتوقعة ٣١

الأسئلة والأجوبة..... ٣٥

نشاطات مركز الهدف للدراسات

الإصدارات:

١-فلسفة النظام السياسي في الإسلام، تأليف: الدكتور عبد الله حاجي الصادقي. ترجمة: السيّد حسن علي مطر الهاشمي.

٢-الرهان الأخير (العراق في فكر الإمام الخامنئي)، تأليف: حسن النحوي.

٣-الفريضة المغيّبة، تأليف: حسن النحوي.

٤- حركات التحرر وارتباطها بالقانون الدولي، تأليف: حسن النحوي.

٥-دراسة تحليليّة للمعرفة الدينيّة عند سروش، تأليف: الدكتور عبد الحسين خسروبناه. ترجمة: السيّد حسن علي مطر الهاشمي.

٦-منهج فهم القرآن عند الشهيد الصدر، تأليف: الدكتور أحمد الأزرقي.

٧-الآيديولوجية الصليبيّة الأميركيّة الجديدة والحرب على العراق، تأليف: الشيخ عدنان هاشم الحسيني.

٨-دعوى بشريّة القرآن (عرضٌ ونقدٌ وتحليل)، تأليف: محمد الربيعي.

٩- النفاق (المفهوم، التاريخ، وأثره في سياسة اليهود)، تأليف: فاضل محمّد السوداني.

١٠- الانتخاب والترشيح في ضوء الشريعة الإسلاميّة،

تأليف: الشيخ عزام الربيعي.

١١- الجهاد الدفاعي في الفقه الإمامي، تأليف: الشيخ باقر زامل الساعدي.

١٢- معالم النظام السياسي (الفلسفي، الإسلامي، العلماني)، تأليف: الأستاذ الدكتور أيمن المصري.

١٣- موسوعة الجهاد في القرآن والسنة، تأليف: باسم الأنصاري.

١٤-سطور بين الإنسان والقرآن، تأليف: الدكتور طلال الحسن.

١٥-ميثاق إدارة الدولة، تأليف: آية الله الشيخ زين العابدين قرباني. ترجمة: قاسم البيضاني.

١٦- الأمن والمخابرات في الفقه الإمامي، تأليف: حسين الخزاعي.

١٧- النظام العقلاني للحكم، تأليف: علي رضا بيروزمند. ترجمة: سيد حسن علي مطر الهاشمي

١٨- الأمين في تفسير القرآن الكريم، تأليف: الشيخ الدكتور هاشم أبو خمسين.

١٩- السياسة الخارجية للدولة الإسلامية، تأليف: السيد صادق حقيقت. ترجمة: السيّد حسن علي مطر الهاشمي.

٢٠- قواعد السلوك السياسي، تأليف: حسن النحوي.

٢١- فقه الأهداف في فكر الشهيد الصدر، تأليف: عبد المطلب رضا.

٢٢- الإمبراطورية الأميركية من الظهور إلى السقوط، تأليف: البروفسور حميد مولانا. ترجمة: السيّد حسن علي مطر الهاشمي.

٢٣- مدخل إلى التحليل السياسي الإسلامي، تأليف: أحمد الأحمدي. ترجمة: السيّد حسن علي مطر الهاشمي.

٢٤- الذهاب إلى طهران، تأليف: فلينت ليفيريت وهيلاري

مان ليفيريت. ترجمة: عبدالله الشاهين.

٢٥- كفاءة الفقه السياسي وجدارته، تأليف: السيد مهدي فقيهي، ترجمة: رائد علي البصري.

٢٦- مواقفنا، تأليف: الاعضاء المؤسسون للحزب الجمهوري الإسلامي، ترجمة: رائد علي البصري.

الدورات التعليمية:

١- دورة الولاء.

٢- دورة الغدير.

٣- دورة الإباء.

٤- دورة الإنتصار.

٥- دورة الوفاء للشهداء.

٦- دورة فجر الثورة.

الندوات الفكرية:

١- قانون الحشد الشعبي ومستقبل حركات المقاومة في العراق.

٢- المشتركات الستراتيجيّة بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلاميّة في إيران.

٣- تعارض المصالح الستراتيجية في المجال السياسي بين جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية في إيران.

المناهج التعليمية:

١- دروس في التحليل السياسي الإسلامي، تأليف: الاستاذ أحمد الأحمدي.

٢- دروس في نظرية الثورة والمقاومة، تأليف: عبد الكريم آل نجف.

المكتبة الالكترونية:

الإصدار الأول (المكتبة السياسية) وتضمنت ٥٠٠ كتاب سياسي تحت عناوين متنوعة بلغة عددها ٢٤ عنواناً.

الموقع الالكتروني:

HADAFCENTER.COM

وفيه نوافذ عدة يواكب من خلالها الأوضاع السياسية عبر المقالات و الدراسات القيمة وغيرها.

صفحة الفيس بوك:

fb.com/hadafcenterforstudies

وأصبحت مطلباً ينشده كثير من أهل الوعي وطلاب المعرفة السياسيّة.